

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة ٥١

الجمعة، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا (أوغندا)

A/69/315، ستعقد جلسة عامة مخصصة في وقت لاحق للنظر في التقرير.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

البندان ١٣ و ١١٥ من جدول الأعمال

السيدة دانيال (ناورو) (تكلمت بالإنكليزية): تتشرف ناورو بالكلام باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة. ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل بوليفيا بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين.

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

(أ) التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مشروع القرار (A/69/L.6)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تقرير الأمين العام (A/69/201)

بادئ ذي بدء، أود أن أنهئ مرة أخرى حكومة وشعب ساموا على استضافة المؤتمر الدولي الثالث الناجح جداً المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. ونقر أيضاً بقيادة وجهود الذين ساهموا في التوصل إلى وثيقة ختامية راسخة، وقاموا بدور أساسي في إنتاجها، أي إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). لقد تبوأ مسار ساموا مكانه في كتب تاريخ الأمم المتحدة كونه أول مؤتمر للأمم المتحدة على الإطلاق يختتم مفاوضاته في نيويورك، وبذلك مكن من تسخير الوقت في ساموا لتعميق المناقشات المتعلقة بالشراكات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بتقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة والمقدم في إطار البند الفرعي (أ) من البند ١٣ من جدول الأعمال والبند ١١٥ من جدول الأعمال الذي جرى تعميمه في الوثيقة

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1462670 (A)



بناء القدرات وتعزيز المؤسسات في الدول الجزرية الصغيرة النامية في غاية الأهمية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية لكي تحوز على ملكية تنميتها المستدامة، وبناء قدراتها على التكيف، وليس عقد حلقات عمل لا نهاية لها.

أما بالنسبة لشركائنا، فسوف يقتضي الأمر المزيد من الانضباطية للوفاء بالوعود القديمة في شكل التزامات تعطينا الأدوات والموارد التي نحتاجها في التخطيط للمستقبل. أما نحن من جانبنا، فيجب علينا الآن لتحلى بدرجة أكبر من الانضباطية عندما يتعلق الأمر بتحديد المجال الذي نحتاج فيه بشدة إلى الدعم، وأن نبين بأن الاستثمارات قد تم استغلالها على نحو جيد. ويجب على النظم الدولية والإقليمية أن تبني آلية تكفل تحقيق أهدافنا، وأن تقوم بالتصويبات اللازمة إذا ما بدأنا بالخروج عن المسار المحدد.

في ضوء ما تقدم، نرحب بما يقرب من ٣٠٠ من الشركاء التي سجلت في ساموا والتي تتناول الأولويات الرئيسية للدول الجزرية الصغيرة النامية، وبالتحديد: التنمية الاقتصادية المستدامة، وتغيير المناخ وإدارة أخطار الكوارث، والمحيطات، والبحار، والتنوع البيولوجي، والتنمية الاجتماعية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، والصحة والأمراض غير المعدية، والشباب والنساء، والطاقة المستدامة، والمياه والصرف الصحي، والأمن الغذائي وإدارة النفايات.

ثانياً، أن التنفيذ الفعال يتطلب وسائل كافية ويمكن التنبؤ بها، بما في ذلك تمويل وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، وجمع وإدارة البيانات، والشراكات والتعاون التقني، والدعم المؤسسي.

وتوفير وسائل التنفيذ الكافية سوف يساعد على الوفاء بجميع الالتزامات. وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية إدراج أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية في المناقشات المتعلقة بالمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وما يسفر عنه من نتائج

بينما تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار المتضمن في الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية (A/69/L.6)، أود أن أبرز بضع نقاط رئيسية. على الرغم من التقدم المحرز في التصدي للتحديات التي نواجهها، نحن الدول الجزرية الصغيرة النامية، لا تزال نعاني من ثغرات في تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. إن مسار ساموا، إذا ما نُفذ تنفيذًا كاملاً، سيمهد السبيل أمام تغيير في السبيل الذي نتعاون فيه بشأن التنمية.

إن مسار ساموا، وثيقة موجزة ومركزة وموجهة نحو العمل الذي يتطلب منا الابتعاد عن النهج القائل بأن الأمور تسير كالمعتاد. وإن رسم خارطة طريق ووضع استراتيجية قابلة للتنفيذ ليسا سوى خطوة أولى في ذلك المجال. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: كيف يمكن لنا أن ننفذ بفعالية المسار ونفي بالالتزامات التي تعهدت بها للدول الجزرية الصغيرة النامية؟ وكيف يمكننا التأكد من أن الدول النامية الجزرية الصغيرة لم تتخلف عن الركب في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؟

أولاً، إن تلبية احتياجات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية تتطلب منا جميعاً بذل الجهود. وموضوع المؤتمر، التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال شراكات حقيقية ودائمة، أبرز حقيقة مفادها أن الالتزامات قُطعت لتعزيز التعاون الدولي على جميع الصعد. وأكد المؤتمر أن هذه الشراكات ينبغي أن تقوم على الثقة والمساءلة المتبادلتين، وينبغي أن تكون الدول الجزرية الصغيرة النامية شريكة على قدم المساواة فيها. فالشراكات الحقيقية والدائمة عنصر رئيسي لدعم تنفيذ أهدافنا وغايتنا المحددة. ويجب أن تشمل القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والشباب، والنساء، والأشخاص من ذوي الإعاقة وكبار السن. إذ أن

في الدول الجزرية الصغيرة النامية، سوف يؤدي إلى أن يتخلف العديد من الدول عن الركب.

ختاماً، أود أن أكرر الإعراب عن امتناننا الصادق لزملائنا وشركائنا الذين استمعوا إلى شواغل الدول الجزرية الصغيرة النامية في جميع مراحل العملية، وبدلوا الجهود للتوصل إلى توافق في الآراء. ويجدوني أمل صادق في ألا يتضمن المؤتمر الدولي المقبل المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية جزءاً بعنوان "ثغرات التنفيذ".

السيد توبونيفا (تونغا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن ١٢ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ المنضمة إلى الأمم المتحدة، ألا وهي بابوا غينيا الجديدة، بالاو، توفالو، جزر سليمان، جمهورية جزر مارشال، ساموا، فانواتو، فيجي، كيريباس، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، وبلدي تونغا.

بادئ ذي بدء، تود الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ أن تؤيد البيان الذي تم الادلاء به نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة. وأغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر الجزيل وبالتهنئة إلى دولة ساموا المستقلة حكومة وشعباً على استضافتها البارزة للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، في أيلول/سبتمبر من هذا العام. ويوصفنا أيضاً المنطقة التي استضافت المؤتمر للمرة الأولى على الإطلاق، نحن فخورون على نحو خاص بنجاحه. ونشعر كذلك بالامتنان للرئيسين المشاركين، نيوزيلندا وسنغافورة، وأعضاء المكتب والأمانة العامة للأمم المتحدة، وجميع المشاركين على ما قدموه من اسهام.

إن إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) التي نتطلع إلى اعتمادها تؤكد من جديد الحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ومواطن الضعف والتحديات التي تواجهها فيما يتعلق بالآثار الناجمة

في المستقبل، بحيث يشكل ذلك أحد المدخلات الهامة بشأن وسائل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى تعقب التقدم المحرز. ونحن بحاجة إلى نظام عالمي قوي للرصد، يعزز المساءلة على جميع المستويات، بغية متابعة تنفيذ برنامج عمل بربادوس، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة، ومسار ساموا.

إن استعراض دعم منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي أُنقِص عليه في أيبا، سيساهم بكل تأكيد في تحسين المساءلة، وتحسين تنفيذ الالتزامات المتعهد بها للدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال تحقيق التنمية المستدامة. وسوف يتيح ذلك لمنظومة الأمم المتحدة أن تكون أكثر فعالية بوصفها شريكة رئيسية، وقد يتطلب الأمر أيضاً أن تكون الدول الجزرية الصغيرة النامية أنفسها على استعداد لتحولات إثنائية عالمية. وينبغي أن نستعد لتحويل مسار ساموا إلى مسار للعمل، بما في ذلك من خلال الاستراتيجيات والأهداف الوطنية للتنمية المستدامة. ونتطلع إلى توصيات الأمين العام بشأن عناصر هذا الاستعراض. ودور المنتدى السياسي الرفيع المستوى في متابعة تنفيذ مسار ساموا هو دور يتصف بالأهمية. ونكرر طلبنا القوي بأن يتم تخصيص الوقت الكافي ليوم كامل من أجل متابعة مسار ساموا في اجتماعات الهيئة.

وأخيراً، إن مسار ساموا هو خارطة طريق أساسية وهامة لنا في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومع ذلك، فهو لن يحرز هدفه المتمثل في تحقيقنا التنمية المستدامة إذا لم يندرج في العمليات ذات الصلة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وخطة التنمية الشاملة لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تلي احتياجات وأولويات البلدان التي لها حالات معينة، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية. وعدم التصدي لتغير المناخ أو تدهور المحيطات، وهما اثان من العناصر الرئيسية التي تثبط التنمية

الجهود الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، والشامل، والمنصف. وتتضاعف هذه التحديات بفعل تزايد الآثار الضارة لتغير المناخ. فالأحداث المناخية السيئة للغاية، وارتفاع مستويات البحر، وتحمض المحيطات، من بين آثار أخرى، سوف تجعل تحقيق مكاسب في مجال التنمية المستدامة أكثر صعوبة.

ولقد عمد المؤتمر الدولي في ساموا إلى التأكيد على هذه المسائل. وكان موضوع المؤتمر "التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال شراكات حقيقية ودائمة". ومسار ساموا يتبع استراتيجية موريشيوس من حيث تحديد إجراءات يمكن أن تقوم بها الدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى جانب شركائها، في مجموعة متنوعة من المجالات بغية تعزيز الركائز الثلاث للتنمية المستدامة. ومثلما شدّد عليه موضوع مؤتمر الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن الشراكات والدعم من المجتمع الدولي أمران حاسمان لإحراز النجاح. وترحب الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ بالاعتماد السنوي بتوافق الآراء لقرار بشأن هذا الموضوع سنويا، وتعتبر ذلك إشارة هامة لاستمرار تلك الشراكة الحقيقية والدائمة.

إن أوان التنفيذ قد حان الآن. ونحن نعمل بالفعل في اللجنة الثانية على متابعة ثلاثة مجالات رئيسية هي: أولاً، كيفية رصد نجاح الشراكات المعلنة في ساموا، فضلاً عن الشراكات الأخرى في المستقبل؛ ثانياً، كيفية مواصلة المحادثات أثناء المداولات التي تجريها الأمم المتحدة في المستقبل، بما في ذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وثالثاً، كيفية تعزيز الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتحديدنا لعملية المتابعة سوف يقرر كيفية ترجمة الالتزامات المتعهد بها إلى نجاح على أرض الواقع.

عن الكوارث الطبيعية وتغير المناخ، من بين أمور أخرى، وتشدد على أهمية استمرار الدعم من المجتمع الدولي تحقيقاً للتنمية المستدامة.

واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية هي خطة هامة لإدخال تحسينات واسعة النطاق بشأن رفاه السكان في جميع الجزر. وهي تسلّم بأنه بغية أن يكون تحقيق التنمية المستدامة ممكناً، يجب على الجزر أن تتخذ الإجراءات المطلوبة في جميع الأبعاد الثلاثة - الاجتماعية، والبيئية، والاقتصادية. وخارطة الطريق التي توضحها هذه الخطة بالتفصيل، استناداً إلى إجراءات تدرج في إطار ٢٠ عنواناً مختلفاً، من تغير المناخ إلى الموارد البحرية، ومن السياحة إلى التجارة، ومن الصحة إلى الثقافة، تمثل إحدى النتائج الأكثر تفصيلاً وقيمة التي نجمت عن العمل التعاوني بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في جميع المناطق.

ومع ذلك، تسلّم الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ بأن تنفيذ استراتيجية موريشيوس كان متفاوتاً في بعض الأحيان. فهناك بعض الجزر التي انكفأت، لا سيما بفعل الركود الاقتصادي العالمي. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها دول المحيط الهادئ، لم يكن العديد منها قادراً على تحقيق الأهداف والمرامي المتفق عليها دولياً، بما في ذلك تلك الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية. وأوجه القصور هذه تُفهم على أفضل وجه باعتبارها انعكاساً للتحديات الهائلة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، والدول الجزرية الصغيرة النامية على الصعيد العالمي. ومع تراجع القدرات الزراعية، ووجود قاعدة صغيرة من الموارد الطبيعية، وبعض التحديات الفريدة التي تواجهها البنية التحتية، وهي كثيراً ما تتفاقم بسبب البعد الجغرافي، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه مجموعة من العقبات الإضافية في

مسار ساموا، يجسد التزاما عالميا متجددا بدعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية لتحقيق التنمية المستدامة. وهذه الوثيقة الختامية، بالاستناد إلى الدروس المستفادة منذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، توفر للدول الجزرية الصغيرة النامية رؤية متجددة وخطوة طريق لتحقيق التنمية المستدامة. وبناء على ذلك، لا يمكن المبالغة في الحاجة إلى التنفيذ الكامل والفعال لمسار ساموا. وفي هذا الصدد، تتطلع الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية إلى العمل مع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية. وتتطلع أيضا إلى إنشاء إطار الشراكة، كما هو مطلوب في الفقرة ١٠١ من مسار ساموا، الذي سوف يؤدي دورا أساسيا في كفاءة المتابعة والاستعراض على نحو فعال لثلاثمائة من الشراكات والمبادرات المسجلة في ساموا بقيمة إجمالية قدرها ١,٩ بليون دولار على شكل تعهدات.

ويأتي اعتماد مسار ساموا في لحظة حرجة بالنسبة إلينا، حيث نجد أنفسنا على أعتاب المداولات بشأن وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي يجب أن تضع العالم على مسار التنمية المستدامة للأجيال الحالية والمقبلة. ويجب أن يدعم هذه الخطة التزام قوي بجدول أعمال إنمائي شامل وتحويلي، يكون محوره الانسان وجوهره القضاء على الفقر. ويجب أيضا أن تعترف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بالتفاوتات القائمة بين البلدان، والحاجة إلى استيعاب تلك التفاوتات في سياق خطة التنمية الجديدة.

وتعتقد الجماعة الكاريبية اعتقادا راسخا أن مسار ساموا يشكل مدخلا تأسيسيا لصياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع مراعاة التحديات الفريدة من نوعها والخاصة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك مجالات من قبيل الحصول على شروط ميسرة لتمويل التنمية، وتخفيف عبء الديون، والقضاء على الفقر، وآفة الأمراض

أخيرا، نكرر نحن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ التزامنا بتولي الملكية والقيادة، والعمل مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة على جميع المستويات من أجل كفاءة أن يحرز مسار ساموا النجاح الذي يستحقه، إلى جانب إرساء أساس متين يكون بمثابة نقطة انطلاق لاستكمال السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي يقرها المجتمع العالمي.

السيد راتراي (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن الدول الأربع عشرة الأعضاء في الجماعة الكاريبية. وتؤيد الجماعة الكاريبية البيان الذي أدلى به ممثل ناورو بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

في البداية، تود الجماعة الكاريبية أن تكرر امتنانها لحكومة ساموا على استضافة المؤتمر الدولي الثالث للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي تكلم بالنجاح. فاعتزاز شعب ساموا قد انطبع في كل جانب من جوانب المؤتمر الذي عقد في أيبا.

ونود أيضا أن ننوه بالدعم الذي جاء من الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة خلال العملية التحضيرية وفي المؤتمر نفسه. إن نقاط الضعف الفريدة والمحددة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تقيد التنمية في دولنا معروفة جيدا. وعلى هذا الأساس، اعترف المجتمع الدولي بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية هي حالة خاصة للتنمية المستدامة في جدول أعمال القرن ٢١.

ويتكرر هذا الاعتراف في برنامج عمل بربادوس، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والآن إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا).

وبالنسبة إلى الجماعة الكاريبية، فإن المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، ووثيقته الختامية،

بمسار ساموا في نيويورك في الوقت المناسب، أي قبل انعقاد المؤتمر نفسه.

والآن بما أن المؤتمر قد انفض، نحن بحاجة إلى إبقاء الزخم منصبًا على التنفيذ الكامل لمسار ساموا والعديد من الشراكات التي أطلقت في المؤتمر. وفي هذا الصدد، تنظر سنغافورة إلى اعتماد الجمعية العامة لمسار ساموا بوصفه معلما هامًا. فهو سيؤشّر إلى استمرار التزام المجتمع الدولي وعزمه على كفاءة التنفيذ الكامل لمسار ساموا.

ويسعد سنغافورة أنها قامت بدورها في تنفيذ مسار ساموا، وأعدت مجموعة تدابير مخصصة للتعاون التقني مع الدول الجزرية الصغيرة النامية لمدة ثلاث سنوات في إطار برنامج سنغافورة التعاوني. وسوف توفر مجموعة التدابير هذه المزيد من المساعدات التقنية المخصصة والزمالات في المجالات ذات الصلة باحتياجات بناء القدرات للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويشمل ذلك برامج مخصصة لكبار المسؤولين في الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجالات من قبيل التنمية المستدامة وتغير المناخ، وإدارة الكوارث، والصحة العامة، والأمن غير التقليدي. كما ستقدّم سنغافورة ١٥٠ زمالة من زمالات الطيران المدني بشكل دورات دراسية في أكاديمية الطيران في سنغافورة، و ٣٠ زمالة تتعلق ببرنامج القادة البحريين يقوم بها القطاع البحري لسنغافورة وهيئة الموانئ فيها. ويحدونا الأمل في أن تساهم تلك البرامج إسهامًا مفيدًا في تنفيذ مسار ساموا، من خلال بناء القدرات وزيادة مقومات التحمّل. وتقف سنغافورة على أهبة الاستعداد للعمل مع زملائنا في الدول الجزرية الصغيرة النامية ومع شركائنا لجعل مسار ساموا حقيقة واقعة.

السيد ماكسيميشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بنتائج المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي انعقد في أيبيا. ونشكر ساموا

غير المعدية، والتحديات التي تواجه وضع الإحصاءات وإدارة النظم الإحصائية، والتكيف مع تغير المناخ والحد منه، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات. ونحن ندعو الدول الأعضاء إلى إدماج أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

كما تنوّه الجماعة الكاريبية بدور المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في توفير الرقابة على جدول أعمال الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذا الصدد، نكرر الدعوة إلى إيلاء الأولوية لمسائل الدول الجزرية الصغيرة النامية في جدول أعمال المنتدى، وإلى قيام المنتدى بتوفير ما يلزم من الرصد والمتابعة لبرنامج عمل بربادوس، واستراتيجية موريشيوس، ومسار ساموا.

السيد نيو (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، تؤيد سنغافورة البيان الذي أدلى به ممثل ناورو باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

قبل مجرد ما يزيد على شهرين، استضافت ساموا المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في أيبيا، من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر، وتكلل بمنتهى النجاح. وتوجه إلى ساموا حكومة وشعبًا بأحرّ تهانينا وخالص شكرنا تجاه حسن الضيافة الرائعة، وكفاءة العمل على أن يتكلم المؤتمر بالنجاح الباهر.

لقد جاء اعتماد المؤتمر لإجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) تتويجًا لعدة شهور من العمل الدؤوب الذي قام به جميع أصحاب المصلحة المعنيين. كما جاء دليلًا على حسن النية وروح التعاون الدولي اللذين كانا واضحين جدًا أثناء عملية التفاوض. وبوصف سنغافورة رئيسًا مشاركًا للجنة التحضيرية للمؤتمر، كان لها الشرف في تأدية دور صغير من خلال كفاءة اختتام المفاوضات المتعلقة

كما نرحب باعتماد الوثيقة الختامية، المعنونة "إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)". ونود الإعراب عن تقديرنا لعمل البلد المضيف حكومة وشعبا. ونؤيد الاقتراح الذي اعتمده المؤتمر بشأن إنشاء شراكات فعالة طويلة الأجل من أجل تعزيز تحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية وتركيز الاهتمام على شواغل تلك الدول بشأن تحقيق التنمية. واستشرافا لآفاق المستقبل، ترى الصين أنه ينبغي أن نركز على المجالات التالية. أولا، ينبغي لنا أن نتصدى معا للتحدي المتمثل في تغير المناخ. وثانيا، ينبغي أن نعمل على تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وثالثا، ينبغي أن ننفذ التزامنا بالتعاون الدولي من أجل تحقيق التنمية تنفيذا كاملا. أما رابعا، فينبغي لنا إنشاء نظام حوكمة دولي أكثر عقلانية.

وقد عززت الصين في السنوات الأخيرة تعاونها العملي مع الدول الجزرية الصغيرة النامية وأثبتت أنها شريك صادق ودائم وموثوق به لها. فقد قدمت الصين لثلاثة وعشرين دولة منها منذ بداية هذا العام ٢٣٥ مشروعا من مشاريع المساعدة بقيمة إجمالية تبلغ ١,٥ بليون يوان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أعلنت حكومتنا أنها سوف تقدم بليون يوان في صورة قروض بشروط ميسرة للدول الجزرية الصغيرة النامية في المنطقة. وفي الوقت نفسه، أعلن مصرف التنمية الصيني عن قرض خاص بمبلغ بليون دولار لدعم تطوير البنى التحتية، ومرافق المياه، والمحطات الكهرومائية الصغيرة الحجم، والمزارع الإيكولوجية وتكنولوجيات الغاز البيولوجي في الدول الجزرية الصغيرة النامية. نحن نركز على مساعدة هذه البلدان على إزالة العقبات التي تحول دون تحقيق تنميتها المستدامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن تلك البنود. ونشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/69/L.6.

حكومة وشعبا على تنظيمها الرائع لذلك الاجتماع الهام، وعلى حسن ضيافتها. ونحن نعتبر الوثيقة الختامية للمؤتمر، إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، نقطة مرجعية أساسية للجهود الدولية الرامية إلى كفاءة تحقيق التنمية المستدامة لتلك الفئة من البلدان، وإسهاما تمس الحاجة إليه في المفاوضات الحكومية الدولية الآيلة إلى وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

واسترشادا بعلاقات الصداقة والشراكة المسؤولة، يعمد الاتحاد الروسي باستمرار إلى زيادة المساعدات التي يمنحها إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد بلغت مساعداتنا الشاملة لتلك الفئة من البلدان طوال السنوات الأربع الماضية قرابة ٢٠ مليون دولار. ونحن نركز مساعدتنا في المجالات ذات الأهمية الحاسمة حاليا، لا سيما تحديث البنية التحتية، وتعزيز آليات الإدارة العامة، وتطوير الإمكانيات التجارية، وتحسين نظم التعليم والرعاية الصحية، وكفاءة أمن الطاقة، وتعزيز القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية. وهدفنا هو الاستفادة من القدرات والخبرات الموجودة في مجال التعاون العملي، بغية التأكد من التنفيذ الفعال لبرنامج مسار ساموا. وكخطوة أولى، نعكف حاليا على استكشاف إمكانية التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن مشروع رئيسي طويل الأجل يرمي إلى تحسين الاستعداد لمواجهة الكوارث في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وختاما، أسمحوا لي أن أقول إننا نؤيد اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار A/69/L.6 بشأن مسار ساموا.

السيدة تشن ينغزهو (الصين) (تكلمت بالصينية): ترحب الصين بالمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي انعقد بنجاح في ألبا، من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر.

وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية“.

وتطلب إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مواصلة الحفاظ على وجود برنامج يركز على الشراكات مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، ودعوة الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات إلى الاجتماع بصورة منتظمة لتقديم تقارير بشأن التنفيذ الكامل لبرنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس ومسار ساموا، مشفوعة بتحليل كاف وفي الوقت المناسب يستند إلى أهداف ومؤشرات ذات صلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية لضمان المساءلة على جميع المستويات. ويدعو مسار ساموا منظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ مسار ساموا. ويعهد بالمسؤوليات الموسعة إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وفي أثناء السعي إلى تحقيق التعاون المشترك بين الإدارات كلما أمكن ذلك، فإن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ستضطلع بالدور القيادي في تنسيق تنفيذ الوثيقة الختامية ومتابعتها، مع إبقاء الدول الأعضاء على علم من خلال تقديم بيانات وتحليلات دقيقة، فضلا عن الرصد والإبلاغ بشأن التنفيذ والشراكات التي أعلن عنها قبل انعقاد مؤتمر ساموا وخلالها.

وعملا بالفقرة ١٠١ من الوثيقة الختامية، تقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بإجراء المشاورات الضرورية مع الدول الأعضاء. وفي نهاية عام ٢٠١٤، ستقوم بإجراء دراسة استقصائية للتماس آراء الدول الأعضاء بشأن نوع إطار الشراكة الذي سيتمكن من رصد وكفالة التنفيذ الكامل لما تم التعهد به من التزامات من خلال الشراكات على نحو أفضل. كما ستجري مشاورات مع غيرها من الجهات المعنية المنخرطة في شراكات من خلال عقد اجتماعات أفرقة الخبراء وغيرها من القنوات. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، من المتوقع

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد زانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتصل بمشروع القرار A/69/L.6، المعنون ”إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)“، أود أن أسجل في المحضر - بالنيابة عن الأمين العام - البيان التالي بشأن الآثار المالية، وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

بموجب أحكام الفقرات ١٠١، و ١١٩، و ١٢٤ (ب) من الوثيقة الختامية، المرفقة بمشروع القرار A/69/L.6، تطلب الجمعية العامة من الأمين العام أن يقوم - بالتشاور مع الدول الأعضاء - بتقديم توصيات، بما في ذلك من خلال استخدام الآليات الحكومية الدولية، لوضع إطار شراكة لرصد وضمان التنفيذ الكامل للتعهدات والالتزامات من خلال إقامة شراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي أن يكفل الإطار أن تركز الشراكات على أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتحديد فرص جديدة لتعزيز التنمية المستدامة لبرنامج عمل بربادوس، واستراتيجية موريشيوس، ومسار ساموا، وضمان تنفيذها تنفيذا كاملا. وينبغي تقديم التوصيات إلى الجمعية العامة خلال دورتها التاسعة والستين للنظر فيها واتخاذ إجراءات بشأنها.

وتطلب الجمعية إلى الأمين العام إجراء استعراض شامل لدعم كيانات منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك بهدف زيادة فعالية هذا الدعم عموما ودور كل منها في دعم تنمية هذه الدول، وندعو الجمعية العامة إلى أن تقوم في دورتها التاسعة والستين بتحديد معالم هذا الاستعراض. وتطلب إلى الأمين العام، استنادا إلى تقارير سابقة، أن يقدم إلى الجمعية في دورتها السبعين نتائج هذا الاستعراض مشفوعة بتوصياته بشأنها في تقريره العادي المعنون ”متابعة

بالأهداف التي ستحددها الجمعية العامة لمتابعة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

والعمل المتعلق بوضع أهداف ومؤشرات، فضلا عن مواصلة العمل المتعمق والتحليلي والبحثي، سيسمح لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية - بالنيابة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى - بوضع توصيات تتعلق بالسياسات على أرض الواقع بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية استنادا إلى تحليل علمي وبيانات سليمة. وستعمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على تعبئة جهود مختلف شعبها ذات الخبرة في شؤون الدول الجزرية الصغيرة النامية والبيانات والإحصاءات وجوانب الضعف. وستعمل بالتعاون مع مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومع خبراء من منظومة الأمم المتحدة وخارجها، سعيًا إلى تحقيق التكامل مع العمليات الأخرى الجارية.

ومن أجل تنفيذ الطلبات الواردة في الفقرة ١٢٤ (ب) من الوثيقة الختامية، ستكون إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في حاجة إلى الاضطلاع بقدر كبير من العمل التحليلي والكمي وأعمال التنسيق. وستشمل المتطلبات الإضافية الناشئة عن الولاية الإضافية وضع أهداف ومؤشرات مناسبة لتنفيذ مسار ساموا، مع التركيز على تقديم تقارير تستند إلى البيانات والأدلة وضمان الربط بين العلم والسياسات. وسيشمل ذلك وضع عدد من الأهداف والمؤشرات لتقييم التقدم المحرز بشأن الأحكام الرئيسية في مسار ساموا. وسيكون من الضروري أن تتوافق تلك الأهداف والمؤشرات مع الأهداف والمؤشرات التي يجري إعدادها في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وفي هذا الصدد، سيكون من الضروري استحداث وظيفة موظف معني بالتنمية المستدامة برتبة ف-٤ في وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك للقيام بالتحليل الموضوعي

أن تقدم الجمعية العامة مزيدا من الإرشادات بشأن الإطار، بناء على توصيات الأمين العام. ومن المتوقع أن يشمل الإطار، في جملة عناصر أخرى، توافر منصة شراكات على شبكة الإنترنت، التي وضعت الإدارة بالفعل نموذجا لها. وسيعمل ربط متابعة شراكات ساموا مع متابعة مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢ بشأن التنمية المستدامة (ريو+٢٠) على السماح لإطار شراكة الدول الجزرية الصغيرة النامية بالانتفاع من الدروس المستفادة والتأزر مع متابعة شراكة مؤتمر ريو+٢٠.

وفيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة ١١٩، فإن الجمعية العامة مدعوة إلى تحديد معايير استعراض دعم منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية في دورتها التاسعة والستين. وتجدر الإشارة إلى أنه في الفقرة ٩ من مشروع القرار A/C.2/69/L.24، الذي هو قيد نظر اللجنة الثانية، تطلب الجمعية العامة إلى وحدة التفتيش المشتركة أن تقدم توصيات لمساعدة الجمعية العامة في تحديد معايير الاستعراض. وبالنظر إلى أن المشاورات بشأن إطار الشراكة والاستعراض على نطاق المنظومة تجري فيما بين الدول الأعضاء، فإنه يتعذر في هذه المرحلة تحديد الاحتياجات من الموارد للفقرتين ١٠١ و ١١٩. وعند الانتهاء من المشاورات مع الدول الأعضاء وتحديد معايير الاستعراض، سيعود الأمين العام إلى الجمعية العامة بالآثار المترتبة على الميزانية، إن وجدت، وفقا للإجراءات المعمول بها.

وعملا بالفقرة ١٢٤ (ب)، ستقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أولا، بوضع خارطة طريق لتنفيذ مسار ساموا؛ وثانيا، بتقديم الدعم لوضع أهداف ومؤشرات الوثيقة الختامية وتنسيقها، وثالثا، بإجراء بحوث وتحليلات للإجراءات الوطنية والإقليمية والدولية التي تضطلع بها مجموعة من الجهات صاحبة المصلحة.

وسيركز العمل المتعلق بوضع أهداف ومؤشرات على الأحكام الواردة في مسار ساموا، كما سيكون وثيق الصلة

أُعدت مشروع القرار A/69/L.6 (القرار ١٥/٦٩).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت على القرار المتخذ للتو، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة روبل (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تود الولايات المتحدة مرة أخرى أن تتوجه بالشكر إلى ساموا حكومة وشعباً، وإلى مكاتب الأمم المتحدة والوكالات والمنظمات الحكومية الدولية التي عملت في إطار شراكة مع ساموا لاستضافة مؤتمر في غاية النجاح. وقد سُرنا أياً سرور بمشاركة عن كذب في المفاوضات التي جرت في مقر الأمم المتحدة، في نيويورك، والتي نتج عنها إجراءات العمل المعجل للولايات المتحدة الصغيرة النامية (مسار ساموا) التي اعتمدها للتو (القرار ١٥/٦٩، المرفق)، ونشارك في الإشادة بها.

وفي حين يسعدنا أن نسمع أنه ليس هناك أي آثار مترتبة في الميزانية البرنامجية لدورة الميزانية الحالية، نجد أن البيان الشفوي للأمانة العامة في هذا الصدد يتجاوز ما هو مطلوب لدعم الوثيقة الختامية، ونساءل عن الأساس المنطقي للأرقام، حيث لم ننظر فيها الدول الأعضاء بما فيه الكفاية في أي منتدى ملائم. ونطلب إلى الأمانة العامة تقييم ما لديها من موارد وموظفين في ضوء قيود الميزانية فيما بين الدول الأعضاء، وضرورة العمل على نحو أكثر ذكاءً وبفعالية أكبر فيما نواجه تحديات في مجال التنمية وتحديات أخرى. ونتطلع إلى إجراء مناقشات في المنتديات الملائمة، وبالتالي فإن اعتمادنا للقرار ينبغي ألا يُفسر على أنه تأييد لتقديرات الميزانية المتوقعة.

وبعيداً عن المسائل المتعلقة بالميزانية، فقد قدمت الولايات المتحدة بياناً خطياً، أدرجته بالفعل في السجل الرسمي للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، توضح فيه موقفها بشأن عدد قليل آخر من جوانب الوثيقة الختامية.

وإجراء بحوث بشأن المسائل المواضيعية، مع التركيز على إعداد تقارير تستند إلى البيانات والأدلة وضمان الربط بين العلم والسياسات، بما في ذلك وضع أهداف ومؤشرات لكل فقرة ذات صلة من مسار ساموا.

وسيضمن القيام بالعمل الموضوعي التحليلي، الذي سيتم على أساس متكرر، تقديم الدعم للمتابعة والرصد والإبلاغ على نحو فعال بشأن تنفيذ مسار ساموا، الأمر الذي سيسد ثغرة خطيرة في تقديم الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بوضع أهداف ومؤشرات كمية لكل فصل مواضيعي في المسار، تمهيداً لاستعراض منتصف المدة في غضون خمس سنوات. وبالتالي، ستستمر الدورة حتى انعقاد المؤتمر المقبل للدول الجزرية الصغيرة النامية، والذي سيعقد، استناداً إلى الدورة الحالية، خلال عشر سنوات.

وإذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/69/L.6، ستنشأ احتياجات إضافية من الموارد مجموعها ٤٧٠ ١٠٠ دولار من أجل إنشاء وظيفة مؤقتة واحدة، ابتداءً من عام ٢٠١٦، برتبة ف-٤، في إطار الباب ٩، "الشؤون الاقتصادية والاجتماعية"، تشمل مبلغاً قدره ٣٥٨ ٠٠٠ دولار؛ والباب ٢٩ دال، "مكتب خدمات الدعم المركزية" بمبلغ قدره ٧٣ ٠٠٠ دولار؛ والباب ٣٧، "الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين"، بمبلغ قدره ٣٨ ٦٠٠ دولار، والتي سيجري النظر فيها في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

وعليه، فإن اعتماد مشروع القرار A/69/L.6 لن يترتب عليه أي آثار مالية في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٤.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/69/L.6، المعنون "إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)". هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتمادها؟

السيدة ويرينغا (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب كندا باعتماد الوثيقة الختامية الهامة للمؤتمر الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية (القرار ١٥/٦٩، المرفق). ومع ذلك، فيما يتعلق بالتقرير الشفوي عن الآثار المترتبة في الميزانية، استحوذ على اهتمامنا تفسير الأمانة العامة للاحتياجات من الموارد، وهو تفسير يتجاوز فهمنا لما كان لازماً من أجل تأييد الوثيقة الختامية. وعلاوة على ذلك، تشعر كندا بعدم الارتياح إزاء النهج الذي تتبعه الأمانة العامة في التقدم بهذا الطلب. ونطلب من الأمانة العامة أن تدرس بعناية احتياجاتها من الموارد على أساس ما تحتاجه الجمعية العامة وعرض تلك الاحتياجات على المنتدى في الوقت المناسب. نشدد على أن اتخاذ قرار اليوم لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن يكون تأييداً للاحتياجات المالية المذكورة في البيان الشفوي أو التزاماً بها.

السيد نيلام (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سرور أستراليا وفخرها أن تؤيد المؤتمر الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود في ساموا في أيلول/سبتمبر من هذا العام، وأن تساهم في إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) والوثيقة الختامية (القرار ١٥/٦٩، المرفق). في البداية، تود أستراليا أن تشكر وتهنئ مرة أخرى الحكومة والشعب في دولة ساموا المستقلة على استضافة هذا المؤتمر الناجح.

على الرغم من أن أستراليا ليست دولة جزرية صغيرة، فإن معظم جيراننا من الدول الجزرية، ومصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية تنال أهمية كبيرة لدى بلدي، وخاصة لأن أستراليا ترى أن استقرار وازدهار الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقتنا جزء لا يتجزأ من استقرار وازدهار بلدنا، ولأننا أيضاً نريد أن نرى جميع الجزر الصغيرة في المحيط الهادئ وغيره تنمو وتزدهر وتحقق إمكاناتها الكاملة من أجل مصلحة شعوبها.

وبينما نتوقف قليلاً اليوم وتذكر باعتزاز ما أبدته ساموا من كرم ضيافة وقيادة والنجاح الباهر للمؤتمر، فإن الولايات المتحدة تغتنم هذه الفرصة لتؤكد مرة أخرى على أنها تقدر بشدة علاقتها الطويلة الأمد مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، وعلى التزامنا بالعمل في إطار شراكة مع جميع أصحاب المصلحة من أجل تحقيق التنمية المستدامة لتلك الدول في جميع المناطق عن طريق تنفيذ مسار ساموا.

السيد سيكيغوشي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يقدم شرحاً للموقف بعد اتخاذ القرار ١٥/٦٩. وأود أولاً الإعراب عن تقديرنا للرؤساء المشاركين والميسرين المشاركين للجنة التحضيرية على عملهم الشاق في جميع مراحل العملية. كما أعرب عن امتناني للبلد المضيف، ساموا، على كرم ضيافته وعمله الدؤوب.

إن اليابان عاقدة العزم على مواصلة دعم الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية لتنفيذ الوثيقة الختامية لإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). ويسر اليابان أن تنضم إلى توافق الآراء حول مسار ساموا بشأن تحقيق التنمية المستدامة من خلال إقامة شراكات حقيقية ودائمة. ويمثل هذا أولوية توليها اليابان أهمية كبيرة.

غير أنه من المؤسف للغاية ألا تصدر تقديرات الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ سوى مساء أمس. وترى اليابان أنه ينبغي أن تكون المعلومات المتعلقة بالتكلفة متاحة للدول الأعضاء قبل اعتماد أي قرار بوقت كاف. ولدى وفد بلدي العديد من الأسئلة والتحفظات بشأن البيان الشفوي، بما في ذلك الأساس الذي استندت إليه تقديراته المتعلقة بالفقرة ١٢٤ (ب) من الوثيقة الختامية. وأود أن أوضح أنه ينبغي النظر في التكاليف ذات الصلة بالقرار في سياق عملية النظر في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين المقبلة، في الوقت المناسب. والبيان الشفوي ليس ملزماً لليابان، بأي حال من الأحوال.

ندعم الجهود الرامية إلى معالجة أوجه الضعف الخاصة بها. ما فتتنا مانحا رئيسيا وشريكا تجاريا رئيسيا للدول الجزرية الصغيرة النامية. لقد حان الوقت لكي يعمل الاتحاد الأوروبي والدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل المضي قدما نحو إقامة علاقة أكثر شمولاً في علاقتنا التقليدية بين المانح والمتلقي.

لقد أتاح لنا مؤتمر ساموا الفرصة لتعزيز الشراكات القائمة والمساعدة على إنشاء شراكات جديدة تقوم على ملكية الدول الجزرية الصغيرة النامية، مع مراعاة السياق المحلي، أي شراكات تشمل جميع أصحاب المصالح المعنيين، وتقوم على الثقة، والاحترام المتبادل، والشفافية والمساءلة المتبادلة، مع السعي إلى تحقيق أهداف قابلة للقياس ونتائج ملموسة. ونعرب أيضا عن امتناننا العميق للحكومة والشعب في دولة ساموا المستقلة على توفير المرافق الممتازة، والموظفين والخدمات، وعلى الترتيبات التي اتخذتها في استضافتها للمؤتمر، وعلى الضيافة التي قدمت للمشاركين.

غير أننا شعرنا بالدهشة، لاستماعنا لبيان شفوي أدلى به ممثل شعبة تخطيط البرامج والميزانية بشأن القرار ١٥/٦٩. ولا نرى أي مبرر لذلك البيان الشفوي ولا نقر المنطق الذي ارتكز عليه. ونفهم أن الأرقام ليست سوى تقديرات قُدمت وفقا لتفسير فضفاض للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

ونشدد على أن التقديرات المقدمة اليوم لا تلمس عرض الأمين العام المقدم إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة بشأن الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ونعتقد أيضا أنه يمكن في الحقيقة عدم النظر في بعض التقديرات بوصفها متطلبات بموجب هذا القرار. وبشكل عام، لا ينبغي تصور أن هذه التقديرات حظيت اليوم بتأييد الدول الأعضاء.

ويساورنا قلق خاص مؤداه أن تلك التقديرات جاءت على نحو غير متوقع، أي بعد انتهاء المفاوضات بفترة طويلة وعشية

إن العنصر الحاسم بالنسبة لذلك الازدهار يكمن في تعزيز وتحقيق النمو الاقتصادي والإدارة المستدامة للمحيطات. وإن أحد جوانب قوة مسار ساموا تلك المكانة العالية التي يوليها لهذه المسائل الحيوية. ويسعدنا أن مسار ساموا يركز على المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي وأهمية الحكم السديد. إن تلك الأولويات تتوافق جيدا مع برنامج المعونة الأسترالي، وترتكز على عقود من التجربة في العمل مع الشركاء في الدول الجزرية الصغيرة.

إننا إذ نتحرك قدما، يتعين علينا العمل معا في شراكة لتنفيذ مضمون هذه الوثيقة الهامة. وعلينا أيضا وضع خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تتناول المسائل المحددة في مسار ساموا، بما في ذلك النمو الاقتصادي، والمحيطات، والمساواة بين المرأة والرجل، وإقامة المجتمعات السلمية والمؤسسات الفعالة. يسر أستراليا أن ترحب ترحيبا حارا بالاعتماد الرسمي لمسار ساموا، وتتطلع إلى العمل في شراكة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية نحو تنفيذها الفعال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للمواقف. أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد ديفنلاي (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يسر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الانضمام إلى توافق الآراء بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). ونؤكد من جديد التزامنا بدعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل والفعال لمسار ساموا، وخصوصا إنشاء إطار الشراكة.

يفخر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بتقلدنا الطويل في الشراكة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية. ما فتتنا

الداعمة التي قادها باقتدار. ونعرب عن إعجابنا الشديد بجميع الذين ساهموا في جعل مسار ساموا يصل إلى ما هو عليه اليوم إن اعتماد الجمعية العامة لمسار ساموا مناسبة بالغة الأهمية، وأحد المعالم البارزة في الجهود الدؤوبة التي تقوم بها الدول الجزرية الصغيرة النامية لجعل اهتمام العالم منصبا على احتياجات التنمية المستدامة، حيث أن فريق الأمم المتحدة المعترف به يواجه ظروفًا خاصة ويعاني من أوجه ضعف متأصلة، لا خيار له فيها، بل نجحت عن عوامل خارجه عن إرادته تماما. ولكن لكل رحلة في الحياة نقطة مرجعية. واليوم، فإننا نحتفل بفصل آخر من فصول تطور وجود الدول الجزرية الصغيرة النامية الذي خرج إلى حيز الوجود قبل ٢٩ شهرا، عندما دعت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق) إلى عقد المؤتمر الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤.

إن تلك الدعوة لم يغفلها رئيس وزراء ساموا الذي عرض في بيانه أمام مؤتمر ريو المنعقد في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، استضافة ساموا لمؤتمر الدول الجزرية الصغيرة النامية. واستنادا إلى رؤيته، فإن استضافة المؤتمر العالمي شرف نادر لا يتاح إلا مرة في كل عقد من الزمن، غير أن الشرف والحافز الحقيقيين يكمنان في إتاحة الفرصة لجعل الاهتمام الدولي منصبا على تحديات وحقائق الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتشاطر تجربة ساموا عن أهمية الشراكة الناجحة الضاربة جذورها بشدة في الثقة والاحترام المتبادلين والتي ما برحت لأكثر من خمسة عقود تمثل الركائز الأساسية لرحلة ساموا بوصفها دولة جزرية.

وكان من المهم أيضاً إثبات أن كون البلد من الدول الجزرية الصغيرة النامية أو أقل البلدان نمواً ينبغي ألا يثني الدول الفقيرة والضعيفة عن المضي قدماً لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

اعتماد الجمعية العامة لها. ولا تبدو ألها تجسد بالكامل روح المفاوضات، لا سيما فيما يتعلق بالفقرة ١٢٤ (ب). فقد تم التفاوض على تلك الفقرة بحسن نية، وأثناء المشاورات غير الرسمية لم ترد أي إشارة من جانب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى الحاجة إلى موارد إضافية حتى "تتمكن من مواصلة الحفاظ على برنامج الشراكات... ودعوة الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات إلى الاجتماع بصورة منتظمة"

أخيرا، نؤمن بإمانا قويا بأن زيادة الشفافية فيما يتعلق بتقديرات أرقام الميزانية التي تُقدّم لدورات الميزانية الحالية أو المقبلة ينبغي أن تكون متفقة تماما مع أحكام النظام الداخلي. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لوزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في ساموا.

السيد آفيو (ساموا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي، بالنيابة عن حكومة وشعب ساموا، يسرني ويشرفني أن أسجل في المحضر تقديرنا العميق لكم على قيادتكم الممتازة وتخصيص مكان في جدول أعمال جمعيتنا المزدحم لتيسير اعتماد إجراءات العمل المعجلة للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). بالنيابة عن جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، وعن شركائنا، وجميع الدول الأعضاء في المنظمة، نشكركم على هذا الدعم والتفهم، حيث تجلّى ذلك في توافق الآراء اليوم بشأن اعتماد مسار ساموا (القرار ١٥/٦٩، المرفق). وعلاوة على ذلك، يجدر بنا أن نخص بالذكر مكتب الاجتماعات التحضيرية ومكتب المؤتمر الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية على مثابرتهما وتوجيههما لمداولاتنا بكفاءة ومهنية.

بيد أن شكرنا لن يكون كاملا من دون الإشارة إلى الدعم القاطع المقدم من الأمين العام، السيد بان كي - مون الذي ما انفك نصيرا للدول الجزرية الصغيرة النامية، ويعتبر قدوة في القيادة. وما كان للمؤتمر أن يحقق النجاح الذي يتمتع به لولا القيادة القوية للأمين العام للمؤتمر، السيد وو هونغبو، والأمانة

أن تشوبها الاعتبارات السياسية المتعلقة بالسلطة، والخطط العالمية، والافتراضات في غير محلها والشواغل التي لا أساس لها. وحين ننظر الآن إلى الماضي، نرى أن أي شكوك راودتنا حيال الخروج بنتيجة ناجحة ما هي إلا عارضٌ وقتي قد انقضى. ولدينا ميزة النظر إلى الوراء والأعمال التي نستطيع أن نتحدث عنها. ومن خلال الإجماع على اتخاذ القرار ١٥/٦٩، اليوم، كإفادات الجمعية العامة عزم الدول الجزرية الصغيرة النامية بالثقة وأثبت ثباتنا بوثوقها وإيمانها بنا. أما الشركاء الذين آمنوا بنا ووقفوا إلى جانبنا منذ اليوم الأول في السراء والضراء خلال المفاوضات والتحضيرات اللوجستية التي لا نهاية لها تقريباً، فلا مكافأة تفهم حقهم لأنهم لم يكونوا يرتقبون المكافأة. وفي الجمعية العامة، وجدت ساموا والدول الجزرية الصغيرة النامية أصدقاء دائمين وحقيقيين.

إن القرار ١٥/٦٩ قرار موجز، ولكنه يخفي وراءه مستوى المناقشات المفصلة اللازمة للتوصل إلى هذه النتيجة. إن مسار ساموا اتفاق حكومي دولي متوازن توازناً دقيقاً يتمتع بالحماسة وخاتم الموافقة من أعضاء الأمم المتحدة. إنه المخطط النموذجي للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الآن وفي المستقبل القريب. ونأمل أن زيادة الفهم والتقدير لمسائل وتحديات الدول الجزرية الصغيرة النامية المكتسبة في المؤتمر لن تغيب عن البال أو تتراجع أولويتها بسبب جداول أعمال الدول الأعضاء ذات النفوذ الأكبر.

لدى المجتمع الدولي جدول أعمال حافل جداً. ومتابعة مؤتمر الدول الجزرية الصغيرة النامية سوف تكون جزءاً من جدول الأعمال ذاك، ونأمل في خضم كل المطالب - السياسية والاقتصادية وغيرها - أن يكون واقع الدول الجزرية الصغيرة النامية مرسوماً بوضوح في مسار ساموا وسوف يكون قادراً على الاحتفاظ باهتمام المجتمع الدولي الأوسع. وقد أخذنا بجدية الالتزامات المقررة للدول الجزرية الصغيرة النامية في

عندما بدأنا هذه العملية، كانت مغامرة بثقة عمياء نحو المجهول. وكانت اللافتات المفيدة على طول الطريق تتضمن قرار الجمعية العامة ٢٠٧/٦٧ المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، الذي يرحب بالعرض الذي تقدمت به ساموا لاستضافة المؤتمر؛ ومقرر الجمعية العامة ٥٥٨/٦٧ المؤرخ أيار/مايو ٢٠١٣، عن مواعيد المؤتمر؛ واعتماد الجمعية العامة لاحقاً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ القرار بشأن الطرائق ٢٣٨/٦٨؛ والموافقة على الوثيقة الختامية من قبل اللجنة التحضيرية في تموز/يوليه ٢٠١٤، قبل المؤتمر بسبعة أسابيع. وتتويجاً لكل ذلك، اعتمد المؤتمر اليوم الوثيقة الختامية لمسار ساموا في ٤ أيلول/سبتمبر.

في بعض الأحيان، بدت تلك المعالم واهية وبعيدة المنال وغير قابلة للتحقيق. وبدأ البعض منا في الداخل يتساءل عما إذا كنا قد اتخذنا القرار الصائب باستضافة المؤتمر في المقام الأول، وكان هناك دائماً شك في ما إذا كانت لدينا المثابرة والتصميم للنجاح في ذلك التعهد الوطني. ولكننا ثابتنا فعلاً، وكنا عازمين ومارسنا التوافق. وأصبحت المرونة هي القاعدة، ولكن العزم والثبات على المبدأ أصبحا بوصلتنا الأخلاقية.

وواصلنا شق طريقنا ورواية قصتنا بكل صدق، غير آبهين بما إذا ظن الناس السوء بنا وبدوافعنا، انطلاقاً من كوننا مخلصين في إحساسنا الجماعي بالالتزام تجاه بلدان المحيط الهادئ لثقتها فينا بوصفنا الجهة المضيفة في منطقتنا، وللجماعة التي تنمي إليها في الدول الجزرية الصغيرة النامية لدعمها المستمر، ولشركائنا لثقتهم بحشدهم وتقديمهم كل مساعدة يمكن تخيلها ليكفلوا ألا يشعر أحد بالخذلان. ولكن لم يكن هناك على الإطلاق هدف خفي إلا تبادل الحقيقة مع بقية العالم بشأن حالتنا الخاصة، وتحدياتنا وواقعنا، وضرورة بناء وتعزيز قدرتنا الشاملة على التكيف. وفي نهاية الأمر، تتحلّى بعض جزرنا بالأخلاقيات الرفيعة لكي تصرّ على رواية قصصها من منظور خيراها، دون

على جميع المستويات ويكفل تحليلاً وتحديثاً كافيين وفي الوقت الملائم لتنفيذ مسار ساموا.

وبصفتي مؤلف أغنية موضوع المؤتمر ”هناك أمل“، أود أن أناشد جميع الدول الأعضاء أن تساعدنا على تحويل أصوات الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى خيارات عالمية بحيث يكون هناك بالفعل أمل في الدول الجزرية الصغيرة النامية اليوم وغداً وفي المستقبل. واسمحوا لي أن أستغرق في الذكريات وأعترف بأن ساموا لن تعود كما عهدناها، لأننا دعونا زهاء ٤٠٠٠ من الممثلين إلى شواطئنا، وفي النهاية كان علينا أن نودع ٤٠٠٠ من الأصدقاء الحقيقيين لساموا. هنالك تذكارات دائمة سيعيش إلى الأبد مع شعبنا وهو حقيقة أن الأمين العام عندما وصل كان السيد بان كي - مون، ولكنه عندما غادر منح اللقب الأميري في ساموا، وهو أفيوغا توبوا بان كي - مون. وفي الختام، أقول لجميع من استطاع القدوم إلى ساموا، إن شعبنا تشرف باستضافة مؤتمر الدول الجزرية الصغيرة النامية. وما زلنا نعتزّ بذكريات وجودهم في فردوسنا الصغير، ويحدوني خالص الأمل في أن تكون ذكريات إقامتهم الوجيزة في بلدي سارة لديهم مثلما شعرنا نحن بها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تحتتم الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣ وبنده الفرعي (أ)، وفي البند ١١٥ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.

المؤتمر، وسوف نظل واضعين في اعتبارنا مدى تحول تلك الالتزامات إلى أفعال.

لذا فيما نقرب من خطة التنمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥، يجب علينا، على الرغم من أهمية اتباع إطار نهج وحيد، أن نكفل ألا تكون هي الحل المناسب لكل الحالات لأغراض التنفيذ والرصد والتقييم. ومن المهم لأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المتفق عليها أن تأخذ في الاعتبار مجموعات مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية، لتضمن أن المؤشرات الموضوعية تنطبق أيضاً على حالاتها. وبالمثل، نرغب من المؤتمر العالمي للأمم المتحدة المعني بالحد من أخطار الكوارث الذي سيعقد العام القادم في اليابان؛ والمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي سيعقد في ليماء؛ ومؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ المقرر عقده في باريس، أن تستخدم مسار ساموا مصدراً رسمياً تستمد منه الإلهام لاستخلاص نتائج كل منها.

ولا يسعني إلا تكرار ما قاله رئيس وزراء بلدي في ملاحظاته الختامية في مؤتمر الدول الجزرية الصغيرة النامية في آييا:

”أمل ألا يُعتبر مسار ساموا هدفاً في حد ذاته ليستخدم نقطة مرجعية فحسب إلى حين انعقاد المؤتمر القادم. فلقد استثمرت الدول الجزرية الصغيرة النامية وشركاؤها قدراً كبيراً من حسن النية الحقيقية في سبيل الاتفاق على مسار ساموا بوصفه مخططاً للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الآن وفي المستقبل القريب.“

ونحن بحاجة إلى استعراض شامل لمؤسسات الأمم المتحدة المحددة المستجيبة والداعمة للدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودنا الجماعية الرامية إلى معالجة تطلعاتها للتنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وما بعدها. وندعو أيضاً إلى إنشاء نظام رصد عالمي قوي من شأنه أن يعزز المساءلة